

العوامل المؤثرة على حرية التعبير في الصحافة العراقية المطبوعة:

دراسة استطلاع رأي في عينة صحف يومية مستقلة

د. حازم عبد الحميد النعيمي

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة

حضيت الصحافة العراقية المطبوعة ، بل والاعلام عموما، في العراق بفرصة جديدة للانطلاق وتوسيع حرية التعبير فيها بعد اسقاط النظام الحاكم السابق بواسطة الاحتلال العسكري الامريكي للعراق في 2003\4\9 ، اذ توفر لها بعد عقود من السيطرة والهيمنة الحكومية التمكن من الصدور بدون رخصة مسبقة او اجازة او حتى تبليغ لدائرة حكومية معينة . كما انتهت التوجيهات الحكومية والرقابة غير المعلنة، المسبقة واللاحقة والعقوبات الادارية . وكل ذلك بالطبع لصالح حق التعبير عن الرأي وحرية الصحافة .

وبعد مايزيد على سبع سنوات على حدوث هذا التغيير الكبير في واقع الحياة الاعلامية والصحفية في العراق، وما استجد من متغيرات كانت في الاعم والغالب مضادة او معيقة او سلبية على حرية التعبير، بات يتوجب تشخيص صورة واقع حرية التعبير وحرياته في العام 2010 الذي نعيش ايامه . ولعل من افضل مايمكن لتشخيص هذا الواقع هو عن طريق استطلاع اراء الصحفيين العاملين في الصحافة وعلى الاخص المطبوعة منها ، للوصول الى العوامل المؤثرة على حقهم في التعبير عن اراءهم وحريتهم في ممارسته في الصحف التي يعملون فيها ، ومديات حرية هذه الصحف في تناول الاتجاهات المختلفة وممارسة واجباتها الاخبارية والرقابية وغيرها لصالح جمهور قراءها والمجتمع .

ولكي يمكن تحقيق هدف موضوع البحث المتعلق بحق التعبير عن الرأي وحريته في الصحافة العراقية المطبوعة ، سنقسم بحثنا الى مقدمة عامة حول البحث . ثم تمهيد يعرض ماهية حرية التعبير وتطورها . يلي ذلك القسم الاول الذي يتناول الاطر المنهجية للبحث . اما الثاني فيضم اجراءات وادوات البحث ، مجتمع البحث وعينته ، بيانات صحف العينة وملاحظات الباحث . ويشتمل الثالث على المؤثرات على حق التعبير ، حيث يعرض بداية العوامل الايجابية ، ثم يتصدى لتشخيص العوامل السلبية المقيدة لحرية التعبير على وفق اسلوب استطلاع الراي، فيقدم تصميمًا للاستمارة وطريقة جمع البيانات . ثم عرض اسئلة الاستمارات والاجابات عليها، بالنسبة لاصحاب

الصحف والبيانات المستحصلة منها ثم تفسيرها ، وبعدها الاستمارة الخاصة بالصحفيين وبياناتها وتفسيرها ، يليه تفسير عام لنتائج استطلاع الرأي . واخيرا خاتمة بنتائج البحث وتحقق الفروض وبالتالي توصيف واقع حرية التعبير في الصحافة العراقية حاليا .

تمهيد: مفهوم حق التعبير عن الرأي وحريته

يعتبر حق تبني الرأي والتعبير عنه من الحقوق الاساسية للانسان ، لتعلقه بطبيعة تطوره العقلي القادر على انتاج الافكار والاراء . اما حرية التعبير عن الرأي فهي كيفية ممارسة هذا الحق دون التعرض للتقييد والمنع والقمع ضمن حدود عدم الاعتداء على حقوق وحرريات الآخرين في المجتمع . ونهت في بحثنا بحق التعبير عن الرأي وحريته في الصحافة العراقية والبغدادية تحديدا المطبوعة والمقروءة ، والذي يمكن اعتبارها من ابرز المشاكل التي تعاني منها هذه الصحافة .

وكان مفاهيم حرية التعبير عن الرأي ونشره وحرية الصحافة قد برزت في العصر الحديث منذ بدايات النهضة الاوربية الحديثة وانتشار الطباعة والنشر الواسع، حيث اخذت في التطور والتبلور مع صعود الطبقة الوسطى ومفكرها . فكتب المفكر البريطاني جون ملتون 1644 "ان حرية النشر باي واسطة ، ومن قبل اي شخص مهما كان اتجاهه الفكري ، هو حق من الحقوق الطبيعية لجميع البشر ، ولا يمكن التقليل من حرية النشر باي شكل وتحت اي عذر" (1). وقال ميرابو امام برلمان الثورة الفرنسية ان اساس القوانين يجب ان يركز الى حرية الصحافة ، المطلقة والمقدسة ، واللامتناهية وغير المحدودة (2). ومن الطبيعي ان هذه الاراء كانت تعتمد على الفكر الليبرالي الصاعد ابان تلك المرحلة والتي تشذبت وتبلورت بتطور مفاهيم الحقوق والحرريات الاخرى ، ومفهوم المسؤولية الاجتماعية لتضع محددات لعملها على وفق القوانين العامة بحيث تمنع اذاها عن المجتمع والافراد .

وقد نص اعلان حقوق الانسان الفرنسي الصادر في عام 1789 في مادته العاشرة على " ان التداول الحر للافكار والاراء هو احد حقوق الانسان المهمة . لذايجوز للمواطن ان يتكلم ويكتب ويطلع ، بصورة حرة ، مع مسؤوليته عن سوء استعمال هذه الحرية في الحالات المحددة وفق القانون " وقد التزمت الدساتير الفرنسية الجمهورية والملكية اللاحقة بهذا النص (3). وتضمن "الاعلان العالمي لحقوق الانسان" الصادر عام 1948 في مادته 19 نصاً يؤكد ان لكل انسان الحق في حرية الرأي والتعبير ، وله الحرية في استقاء الانباء والافكار وتلقيها واذاعتها باي وسيلة ودون تقييد بالحدود الجغرافية. واهتمت منظمة اليونسكو بحرية الاعلام وتبادل الانباء

وتوزيعها ، وبمفهوم "حق الاتصال" بين الافراد والجماعات والدول ، واصدرت عام 1978 " الاعلان الخاص بالمبادئ الاساسية للاعلام"(4).

ويمكن تحديد مفهوم او تعريف حرية التعبير عن الرأي والاعلام والصحافة في : حق الافراد والجماعات في التعبير عن ارائهم بحرية ودون خوف من عقوبات تطالهم من الحكومة والدولة والقوى الاجتماعية والافراد لمجرد تعبيرهم عن ارائهم ودون مسوغ قانوني شرعي وعادل وتستدعي هذه الحرية لتحقيقها الحق باصدار الصحف ونقل ونشر الاخبار والمعلومات الحصول عليها من مصادرها . والرقابة على الهيئات العامة والخاصة وذلك ضمن تعددية اعلامية تمثل مختلف الاتجاهات السائدة في المجتمع ، ويتم ذلك خارج الضغوط والمؤثرات ، وضمن الالتزام بالمسئولية تجاه الموضوعية ومصلحة المجتمع والانسانية .

ولكي يتم الحصول على الحق بالتعبير عن الرأي وتتحقق حرية نشره وهو مايطلب حرية الاعلام والصحافة ، لا بد من توافر عناصر وشروط معينة، مثل: حرية استقاء الانباء ونقلها ونشرها ، وحرية انشاء مؤسسات الاعلام والنشر واصدار الصحف ، وعدم وجود قوانين وقرارات واجراءات تعسفية من جانب الادارات تعيق حرية التعبير عن الرأي. وهناك قيود اخرى تحد من حرية التعبير عن الرأي تتمثل في قيود تمويل النشر، وقيد تدخلات الاحزاب ومؤسسات ومجموعات المجتمع المدني وضغوطها وتهديداتها بل واعتداءاتها على الكتاب والصحفيين ، وقيد مالك وسيلة الاعلام ورئاسة تحريرها المانع او الموجه للكتاب والصحفي ، وغير ذلك من القيود الظاهرة والخفية التي تولد لدى الكاتب او الصحفي رقابة ذاتية بدافع الخوف على عمله او سلامته (5).

اولا : الاطر المنهجية

يتناول البحث في هذا القسم موضوع البحث ومجاليه ومشكلته واهدافه والفروض الاولى لنتائجه . ثم منهج البحث واساليبه والادوات البحثية المستخدمة .

موضوع البحث ومجاليه

قدمنا ان موضوع البحث هو واقع حرية التعبير في الصحافة العراقية المطبوعة خلال هذه المرحلة والعوامل المؤثرة سلبيا او المقيدة لها بشكل عام وعلى الصحفيين العاملين في هذه الصحف بشكل خاص. وعلى اساس هذا سيتناول البحث موضوع العوامل المقيدة لحرية التعبير بعد تحديد العوامل الايجابية السائدة في هذا الواقع . ويتحدد مجال البحث في اطار الاعلام العراقي، وتحديد الصحافة المطبوعة ، وعلى رأسها الصحافة اليومية التي تتعامل مع الاحداث بشتى انواعها ومصادرها بشكل يومي مباشر . ولعل ابرز هذه الشريحة من الصحافة هي الصحافة اليومية المستقلة التي لاتعبر عن اتجاه سياسي محدد .

مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث في توصيف حالة حق التعبير عن الرأي وحرية عموما في عراق 2010 ، وهو ما يمثل بشكله الأبرز في حالة حرية الاعلام والصحافة في ظل عوامل عديدة مؤثرة ايجابا وسلبا . ولعل حرية التعبير لدى الصحفيين في الصحف اليومية المطبوعة هي الأكثر وضوحا في المجتمع الاعلامي عموما ، وبالتالي فان وضع الصحف المطبوعة وصحفييها من ناحية حرية التعبير عن الرأي يمكن تعميمه على واقع المجتمع الاعلامي اجمع في العراق .

واذا كانت العوامل الايجابية لصالح حق التعبير معروفة ومعلنة ويسهل تحديدها ، فان العوامل السلبية أو المحددة أو المقيدة لهذا الحق وحرية الصحافة يتسم بعضها بعدم الوضوح والتحديد ، وهو ما يستدعي الكشف عنه من جانب الصحفيين انفسهم . وعلى ذلك تتحدد مشكلة بحثنا الاساسية، في البحث عن العوامل المؤثرة سلبا على حق التعبير عن الرأي وحرية الصحافة في الوسط الاعلامي بل والمجتمع العراقي كله .

هدف البحث وفروضه :

وبعد تحديد موضوع البحث ومجاله ومشكلته يتضح ان هدف البحث هو تشخيص وتوصيف حالة حق التعبير عن الرأي وحرية الصحافة في عراق 2010 ، وتحديدًا في الصحافة اليومية المطبوعة المستقلة والتي يمكن الخروج منها بنتائج يجوز نسبيا تعميمها على الصحافة والاعلام والمجتمع في العراق .

ومن خلال الملاحظة والمراقبة والاستطلاع الاولي يمكن تقديم الفروض الاولى التالية لنتائج

البحث :

- (1) مشكلة التمويل (ضمنها المبيعات والاشتراكات والاعلانات) من المشاكل البارزة في واقع الصحافة العراقية والتي لها تاثير مهم على حرية التعبير فيها .
- (2) يشكل هاجس الخوف من اعتداءات القوى السياسية والاجتماعية المنظمة لدى اصحاب الصحف والصحفيين عاملا سلبيا مهما على حرية التعبير .
- (3) يشكل الاتجاه العام وسياسة صاحب الصحيفة ورئيس تحريرها عاملا في التأثير سلبا على حرية التعبير لدى الصحفيين .
- (4) لا تشكل الدولة (حكومة ومؤسسات وقضاء) عاملا معيقا لحرية التعبير لدى الصحف والصحفيين

يتضح من موضوع البحث واهدافه ان المنهج البحثي الاكثر ملائمة للدراسة في هذا البحث هو المنهج الوصفي باساليبه وادواته المتعددة . اذا ان البحث بحاجة الى تشخيص وتوصيف عام لحالة حق التعبير عن الرأي وحرية في عراق 2010 ، وعلى الاخص ما يتعلق بالعوامل المؤثرة سلبا على حرية الصحافة والتعبير فيه . كما يستخدم البحث اسلوب استطلاع رأي اصحاب ورؤساء الصحف والصحفيين باستمارات مصممة ومحددة لاستطلاع ارائهم في العوامل المؤثرة ، وعلى وفق اسئلة محددة واجوبة ذات اختيارات محددة ايضا ، بالاضافة الى اسئلة مفتوحة لمعرفة ما يمكن ان تكون عوامل جديدة وغير معروفة مؤثرة على حرية التعبير يشخصها اصحاب الصحف والصحفيين كمتغيرات في الحياة الصحفية العراقية . ومن الطبيعي ان المنهج الوصفي يتيح للباحث اعطاء تفسيراته للنتائج التي قد تكون مطابقة او مخالفة لفروضه الاولى .

ثانيا : اجراءات وادوات البحث

مجتمع البحث وعينته

حدد الباحث مجتمع البحث بالصحافة المطبوعة اليومية للوصول الى هدف البحث في تحديد العوامل المقيدة لحرية التعبير في الصحافة المطبوعة ، على اعتبار ان اليوميات هي ابرز انماط الصحافة المطبوعة واكثرها تعاملًا مع الاحداث وبالتالي مع قضايا حق التعبير عن الراي وحرية . كما حدد تلك اليوميات الصادرة فعلا كيومية في بغداد باعتبارها الصحف الاكبر والاهم والاكثر انتشارا في العراق . وقد اجرى البحث زمنيا كتطبيق ميداني على الصحف والصحفيين بين 15 - 30 اب 2010 .

ولدى مسح مجتمع البحث تبين ان هناك حوالي 25 (7) صحيفة يومية تصدر في بغداد(وهي : الصباح ، الصباح الجديد ، العالم ، طريق الشعب ، الاستقامة ، البيئة ، البرلمان ، الدستور ، بدر، البيان، المؤتمر ، النور ، المشرق ، بغداد ، الاتحاد ، التاخي ، الشرق ، المواطن ، الامة ، كل الاخبار ، العدالة ، الزمان ، البيئة الجديدة ، المدى ، الدعوة) ولجأ الباحث الى تقسيم هذه الصحف اليومية كصحف مستقلة وصحف ملتزمة (حزبية او متبنية لسياسة حزب) . وذلك بهدف دراسة العوامل المقيدة لحرية التعبير في الصحف المستقلة ، باعتبار ان هذه العوامل اكثر تأثيرها واشد وقعا على الصحف المستقلة منها الى الملتزمة . ولان الصحف المستقلة يتلقى فيها اصحاب الصحيفة (صاحبها او رئيس مجلس ادارتها او رئيس تحريرها) عوامل تأثير مختلفة ابرزها الهم

التمويلي والانتاجي للصحيفة والبحث عن الاعلان ومتابعة التسويق والمخاوف من الاعتداءات على مقر الصحيفة والعقوبات الادارية والقضائية .

وللوصول الى تحديد الصحف اليومية المستقلة ، اخضع مجتمع الصحف اليومية عموما الى المعايير العامة المعروفة ، مع مراعاة نسبية وخصوصية المجتمع الصحافي والسياسي العراقي ، وهي :

(أ) الدورية : ان تكون الصحيفة صادرة فعلا كيومية (5-6 ايام في الاسبوع) وبشكل مستمر ، وليس على اساس تسجيلها في نقابة الصحفيين او بالكتابة على ترويضها كيومية . وهذا ما استدعى من الباحث متابعة الصحف اليومية لمدة اسبوعين (زمن البحث من 15 وحتى 30 / 8 / 2010) في "البورصة" مركز توزيع الصحف واكشاك بيع الصحف . وعلى هذا الاساس تم استبعاد بعض الصحف ومنها : المراقب العراقي ، الجريدة ، كل الاخبار ، الاستقامة .

(ب) الالتزام : ان لاتكون الصحيفة اليومية ناطقة رسميا ، وبشكل معلن في ترويضها ، بلسان جهة او تنظيم سياسي . ولذلك استبعدت يوميات : التاخي ، الاتحاد ، الامة ، المؤتمر ، بغداد ، طريق الشعب ، الاستقامة ، البيئة ، بدر ، البيان ، الدعوة .

(ج) الالتزام الضمني : ان لاتكون الصحيفة اليومية متبينة وملتزمة ضمنا لفكر سياسي او كتلة او تنظيم سياسي ، او موالية له وبشكل معروف لدى المهتمين والقراء ، اذ ان العوامل المقيدة لحرية التعبير مختلفة فيها عن المستقلة ولذلك استبعدت يوميات : المدى ، العدالة ، البيئة .

(د) المالك والتمويل : ان لاتكون الصحيفة اليومية مملوكة او مصدرة من جانب مؤسسة تابعة للدولة او من مسؤول في السلطة التنفيذية او ممول منها . وبذلك استبعدت يوميات : الصباح (مملوكة وممولة من الدولة) ، العدالة (صاحبها نائب رئيس الجمهورية) المدى (صاحبها مستشار رئيس الجمهورية) .

(هـ) الخيرية : ان تكون الصحيفة اليومية المستقلة ، صحيفة خبر وتحليل اخباري اولا ثم رأي ، وان لاتلون او تمزج بين الخبر والرأي .

وعلى وفق هذه المعايير فقد استبعدت 15 صحيفة يومية ، هي : الصباح ، التاخي ، الاتحاد ، الامة ، المؤتمر ، بغداد ، طريق الشعب ، الاستقامة ، البيئة ، بدر ، البيان ، الدعوة ، كل الاخبار ، المدى ، العدالة) . واقتصر مجتمع الصحف اليومية المستقلة على 10 صحف ، هي :

الصباح الجديد ، العالم ، الدستور ، الزمان ، المشرق ، المواطن ، الشرق ، البرلمان ، البيئة الجديدة ، النور .

ثالثا - المؤثرات على حق التعبير عن الرأي وحرية الصحافة العراقية

لتحديد المؤثرات على حرية التعبير في الصحافة العراقية المطبوعة، يتوجب توصيف واقع الحياة الصحفية الحالية في العراق، وتشخيص القضايا الاساسية الواضحة وغير الواضحة، المباشرة وغير المباشرة، التي ترسم ملامح هذا الواقع . واذا كان البحث يهتم باكتشاف العوامل السلبية والمعوقات لحرية التعبير، لابد له اولا، كي يكون توصيف صورة الواقع صحيحا، من تحديد الايجابيات المتوفرة لصالح حرية التعبير.

أ - العوامل الايجابية المساعدة لحرية التعبير في الصحافة العراقية

عانت حرية التعبير عن الرأي وحرية النشر والصحافة عموما في العراق من المنع والمصادرة والتضييق وفرض القيود في معظم مراحل تاريخ العراق الحديث⁽⁸⁾. وفي نيسان/ابريل من عام 2003 غزت القوات الامريكية العراق واسقطت نظام الحكم القائم. وسمحت ادارة الاحتلال للحزب والتنظيمات السياسية المعارضة ، باصدار صحفها التي كان بعضها يصدر خارج العراق او في اقليم كردستان(الخارج عن سيطرة بغداد منذ 1991).

وبسبب اطلاق حرية الاصدار دون ترخيص مسبق بعد عقود من التقييد والمنع لحرية الصحافة حدثت على صعيد الصحف فورة كبيرة في الاصدار حققت نسبة عالية من التعددية الضرورية لسيادة الحق بالاعلام وحرية الصحافة والتعبير اذ لم يعد هناك تيار أو اتجاه أو تجمع فكري أو ثقافي أو أيولوجي أو سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي (مصالح تجارية) أو قومي أو عرقي أو ديني أو مذهبي أو مناطقي أو عشائري، مهما كان صغر حجمه أو اهميته أو دوره، بل وحتى الشخصيات المنفردة الباحثة عن المناصب والوجاهة والمال، كل هؤلاء وغيرهم، أصدروا صحيفة أو أكثر ناطقة بلسانهم أو تمثلهم. وكانت هذه التعددية الواسعة عاملا في توسيع حرية التعبير عن الرأي بشكل عام . ونص على حرية التعبير في المادة 38 من الدستور (2005) ويحدد مراعاة النظام العام والاداب العامة . كما ان الامر رقم 7 لعام 2003 الصادر عن ادارة الاحتلال والذي مازال ساري المفعول يمنع احوالة الصحف والصحفيين الى القضاء دون موافقة رئيس السلطة التنفيذية. وكان وما يزال واضحا ان مؤسسات الدولة والادارات الحكومية وكذلك القضاء يبدون مرونة وتسامحا مع حرية التعبير والصحافة رغم الخضوع لقانون الطوارئ الذي يتيح للحكومة فرض عقوبات ادارية قبل اللجوء الى القضاء تحت ذريعة منع التحريض على العنف مثلا.

ب- العوامل السلبية المقيدة لحرية التعبير في الصحافة العراقية

ان تحديد العوامل السلبية المحددة لحرية التعبير بشكل علمي وموضوعي يدفع نحو اتباع منهج بحثي ملائم حتى يمكن تعميمها على واقع حق التعبير عن الرأي وحرية الصحافة ووسائل الاعلام بل والمجتمع العراقي كله. لذا فقد لجأ البحث الى اكتشاف هذه العوامل من العاملين في المهنة والذين هم اكثر معرفة بها ويتعايشون معها بشكل يومي. ولذلك استخدم اسلوب استطلاع رأي اصحاب الصحف (مالكيها ، رؤساء مجلس ادارتها ، رؤساء تحريرها) والصحفيين الرئيسيين العاملين (مدير أوسكرتير التحرير، محرر صفحة الاخبار، محرر صفحة الرأي). وتحدد مجال البحث في الصحف اليومية المنتظمة الصدور، العراقية البغدادية المستقلة. وتم استخدام استمارتي بحث الاولى لاصحاب الصحف والثانية للصحفيين .

1- تصميم الاستمارات وجمع البيانات

لانجاز البحث صمم الباحث استمارتي استطلاع رأي ، الاولى لاصحاب الصحف، والثانية للصحفيين واحتوت كل استمارة على اسئلة محددة حول المعوقات المعروفة لحرية التعبير كي يحدد المستطلع رأيه درجة وجود واهمية المعوق . كما احتوت كل استمارة على سؤالين مفتوحين يبين فيها المستطلع رأيه المعوقات التي يعتقد بوجودها، والتي ربما لم ترد في الاسئلة المحددة الموجودة في الاستمارة، الاول في الحياة الصحفية عموما ، والثاني في صحيفته تحديدا. وقد عرض الباحث الاستمارات لتحكيم اساتذة الصحافة: د. عبد السلام السامر، عميد كلية الاعلام بجامعة بغداد. د. وسام فاضل، الاستاذ بكلية الاعلام. د. حميد جاعد، الاستاذ بكلية الاعلام. حيث ابداوا ملاحظاتهم التي اخذ بها الباحث واقروها.

واشتملت الاستمارة الموجهة لاصحاب الصحف على اسئلة محددة حول درجات اهمية تأثير التمويل والاعلان ، والعقوبات الحكومية والقضائية ، والاضاع الامنية المضطربة والقوى السياسية ، وتوجهات الحكومة الفكرية ، على حرية التعبير في الصحيفة . كذلك احتوت على سؤال حول المؤثرات الاخرى التي يرى وجودها على حرية الصحافة عموما ، وسؤال اخر حول هذه المؤثرات على صحيفته وصحفيه على وجه الخصوص .

واشتملت الاستمارة الموجهة للصحفيين على اسئلة محددة حول درجات اهمية تأثير صاحب الصحيفة ورئيس تحريرها ، وسياسة الصحيفة والتزاماتها ، وخلق الاعداء ، واحتمال الاعتداء عليه ، ومحددات الدستور لاحترام القيم الاجتماعية ، وردود افعال القوى السياسية والاجتماعية ، على حريته في التعبير عن رأيه . وكذلك احتوت على سؤال حول المعوقات الاخرى التي يرى

وجودها مؤثرا على حرية الصحافة عموما ، واخر حول المعوقات على حرية التعبير لديه في صحيفته .

وقد قام الباحث بزيارات متعددة لمقرات صحف مجتمع البحث (عينته) ووزع الاستمارات بنفسه على المبحوثين، وفسر هدف البحث والمقصود ببعض الاسئلة لمن استفسر من المبحوثين عنها، كما اتصل ببعض اصحاب الصحف والصحفيين الموجودين بالخارج تلفونيا وبالبريد الالكتروني (الايمل) حيث زودهم بالاستمارات وتلقى اجاباتهم على اسئلتها . وبذلك تم جمع البيانات ، وجرى تفريغها بالطريقة اليدوية ، وحساب نسبها حسب الطريقة العادية البسيطة .

2- اسئلة الاستمارات واجاباتها وتفسيرها

نعرض اولا الاستمارة (10 استمارات) الخاصة باصحاب الصحف (رؤساء مجلس الادارة، رؤساء التحرير) واسئلتها والاجابات عليها، والبيانات المستحصلة من الاجابات، وتفسير مدلولات هذه البيانات والنتائج. ثم نعقبها بالاستمارة (30 استمارة) الخاصة بالصحفيين والاجراءات الخاصة بها .

3- استمارة اصحاب الصحف واسئلتها وبياناتها

احتوت هذه الاستمارة على اربعة اسئلة محددة وسؤالين مفتوحين :-

- السؤال الاول : " هل يشكل التمويل والاعلان هاجسا لكم تضطرون للتحسب له عند النشر وما درجة اهميته ؟ " وحدد خمس درجات للاهمية هي : مهم جدا ، مهم ، متوسط الاهمية ، قليل الاهمية ، منعدم الاهمية .

جدول رقم (1) يوضح اجابات اصحاب الصحف عن تأثير التمويل

درجة الاهمية	مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	منعدم الاهمية	المجموع
التكرار	6	3	1	صفر	صفر	10
النسبة %	60%	30%	30%	صفر%	صفر%	100%

ويتضح من الاجوبة على السؤال ان للتمويل اهمية كبيرة تصل 60% لدى اصحاب الصحف، ورأى 30% منهم انه مهم ، و 10% انه متوسط الاهمية، بينما لم ير احد منهم انه قليل او منعدم الاهمية. وهذا يعني ان للتمويل والاعلان تأثير كبير على حرية التعبير في الصحافة العراقية اليومية المستقلة .

- السؤال الثاني : " هل يشكل موضوع العقوبات الادارية والقضائية هاجسا تشعررون بانه يقيد من حريتكم في النشر ، وما درجة اهميته ؟ "

جدول رقم (2) يوضح رأي اصحاب الصحف بتأثير العقوبات الادارية والقضائية

درجة الاهمية	مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	منعدم الاهمية	المجموع
التكرار	2	1	5	2	صفر	10
النسبة %	20%	10%	50%	20%	صفر	100%

ويتضح من اجوبة المبحوثين ان العقوبات الحكومية والقضائية المتوقعة تحد من حرية التعبير والنشر بدرجة متوسطة 50% ، غير ان 20% يرى انها مهمة جدا و 10% يرى انها مهمة ، بينما يرى 20% انها قليلة الاهمية ، ولايوجد من يعتقد انها منعدمة الاهمية . وهذا يعني ان لهذه العقوبات تأثير واضح او متوسط على حرية التعبير .

- السؤال الثالث: وهو يتعلق بالتأثير السلبي لواقع الفوضى الامنية وتأثير القوى السياسية على حرية التعبير في الصحافة (الخوف من الاعتداء) ، وبالتالي درجة اهمية هذا التأثير .

جدول رقم (3) يضح تأثر اصحاب الصحف بعدم الاستقرار الامني

درجة الاهمية	مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	منعدم الاهمية	المجموع
التكرار	2	5	2	1	صفر	10
النسبة %	20%	50%	20%	10%	صفر	100%

ويتضح من الاجوبة على السؤال ان للواقع الامني تأثير مهم على حرية التعبير في الصحافة. حيث يصل مجموع مرجحي المهم جدا والمهم الى 70% ، بينما لم يرى سوى 20% من اصحاب الصحف انه متوسط الاهمية، وفقط 10% انه قليل الاهمية، وهو مايشير الى ان المهونين من هذا التأثير ربما لديهم حماية غير معلنة من اطراف سياسية او اجتماعية .

- السؤال الرابع : وهو ما يتعلق بتأثير ادارة الصحافة بتوجهات الدولة والحكومة وما يعكسه ذلك على حرية التعبير في الصحافة. ودرجة اهمية هذا المؤثر.

جدول رقم (4) يوضح تأثير توجهات الدولة والحكومة على اصحاب الصحف

درجة الاهمية	مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	منعدم الاهمية	المجموع
التكرار	1	1	2	5	1	10
النسبة %	%10	%10	%20	%50	%10	%100

ويتضح من اجوبة المبحوثين ان تأثير سياسة الحكومة على حرية التعبير في صحفهم موجودة ولكنها متوسطة التأثير وتميل نحو الضعف ، مع ان هناك واحد من بينهم رأى انها مهمة جدا واخر رأى انها مهمة ولكن غالبا ما يعود ذلك الى شعور بالتحسب من قوة الحكومة والدولة او موالاتها لها .

- السؤال الخامس : وهو سؤال مفتوح يترك للمبحوثين المجال لتسجيل ما يعتقدون وجوده من مؤثرات وقيود ومخاطر على حرية التعبير وحرية الصحافة عموما في الواقع في العراق .

- ويتضح من الاجابات ، ان هناك بعض التكرار للمؤثرات التي ذكرت في الاسئلة المحددة مثل :
- مصادر التمويل وانخفاض سعر بيع الصحافة ، وقلة الاشتراكات.
 - الضغوطات السياسية بسبب عدم تفهم دور الصحافة في المجتمع الديمقراطي
 - التهديدات الحكومية والحزبية والعشائرية والتشكيلات الدينية والميليشات المسلحة والارهابية
 - اما الملاحظات او المؤثرات الجديدة التي اوردها المبحوثين فهي :
 - غياب دعم الدولة ، بل وحجبها المعلومات والاعلانات عن الصحف غير الموالية .
 - فوضى التشريعات وغياب القوانين التي تحمي حرية التعبير والصحافة وتحمي الصحفي.
 - ضعف الوعي والاطلاع القضائي على قضايا الاعلام والصحافة وحرية التعبير .
 - ضعف شركات التوزيع وضعف مؤسسات الاعلان التجاري . مما يضعف بدوره الصحف وقدرتها على ممارسة دورها الاخباري والرقابي وبالتالي حريتها .
 - ضعف التعاون بين المؤسسات الاعلامية والصحفية ، وضعف نقابة الصحفيين .

ومع ان بعض هذه الاراء التي سجلها المستطلع رأيهم من اصحاب الصحف حول حالة حرية التعبير في العراق تكرر الاسئلة السابقة او تلاحظ سلبيات ونقد للواقع الاعلامي في العراق بشكل عام ، فان تأثير بعضها قد يكون مباشرا او غير مباشر على حرية التعبير . ومن هذه الملاحظات المؤثرة دور الحكومة ومؤسسات الدولة في السماح بتطبيق حق الوصول الى المعلومات للصحف والصحفيين وتزويدهم بالاخبار والاحداث المطلوبة ، او بالسماح بالتطبيق لبعضهم الموال والمنع عن غير الموال ، وكذا الامر بالنسبة الى الاعلانات الحكومية التي تشكل النسبة الاكبر في واقع العراق الحالي الذي يتسم بضعف السوق وتراجع الانتاج .

• السؤال السادس : وهو سؤال مفتوح يترك للمبحوثين المجال لتسجيل ما يعتقدون وجوده من مؤثرات وقيود ومخاطر على حرية التعبير في صحفهم التي يديرونها .

ويتضح من الاجابات ان بعضها يكرر ما جاء في الاسئلة المحددة السابقة ، مثل :

- مخاطر التهديد والعقوبات المحتملة من الاحزاب والقوى السياسية على الصحيفة وصحفييها
- حجب الاعلانات والاشتراكات الرسمية عن الصحيفة

اما المؤثرات والملاحظات الجديدة التي اوردها المبحوثين ، فهي :

- امتناع المؤسسات الحكومية واقسام العلاقات العامة والاعلام فيها عن تزويد الصحيفة بالاخبار والمعلومات ، وبالتالي غياب الشفافية والمصداقية
- حجب المعلومات او صعوبة الوصول اليها لتخوف المصادر من النتائج السلبية عليهم .

ويلاحظ ان المبحوثين من ادارات الصحف يؤكدون ثمانية فيما يتعلق بحرية التعبير في صحفهم على انها مماثلة لحالة حرية التعبير في الاعلام والصحافة بشكل عام ، وان ابرز هذه المؤثرات التي لم ترد في الاسئلة المحددة بشكل مباشر هي مسألة حق الوصول الى الاخبار والمعلومات ، وتزويد الصحف بها دون حجبها من جانب المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية بل وحتى المصادر الفردية المتخوفة على نفسها من اثار افتضاح توصيلها لهذه الاخبار والمعلومات .

4- استمارة الصحفيين واسئلتها وبياناتها

احتوت هذه الاستمارات على ثمانية اسئلة، ستة منها محددة وسؤالين مفتوحين، موجهة الى 30 صحفي رئيسي(مدير تحرير، محرر صفحة الاخبار، محرر صفحة الرأي) موزعين على 3 صحفيين من كل صحيفة من عينة الصحف العشر.

- السؤال الاول : وهو يدور حول تأثير صاحب الصحيفة او ادارة تحريرها على حرية الصحفي في التعبير عن رأيه، ودرجة هذا التأثير؟. وكانت اجابات الصحفيين كالتالي:

جدول رقم (5) يوضح تاثير صاحب الصحيفة وادارتها على حرية التعبير لدى الصحفي

درجة الاهمية	مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	منعدم الاهمية	المجموع
التكرار	5	6	5	11	3	30
النسبة %	16,66%	20%	16,66%	36,66%	10%	100%

يتضح من الاجوبة على هذا السؤال ان تأثير صاحب الصحيفة وادارتها على حرية التعبير لدى الصحفي العامل لديهم موجود ولكن تأثيره قليل، اذ تصل نسبة الصحفيين الذين يعتقدون بضعفه في العينة حوالي 64% تقريبا. وهذا يشير الى ناحية ايجابية في الصحافة العراقية اذ ان اصحاب الصحف واداراتها تتيح هامشا اوسع للصحفي العامل لديهم لممارسة حريته في التعبير عن رأيه وان كان مخالفا نسبيا.

- السؤال الثاني : حول تأثير الصحفي بمراعاة السياسة العامة للصحيفة والتزاماتها على

حساب حقه في التعبير عن رأيه، وماهي درجة هذا التأثير؟ وكانت الاجابات كالتالي:
ويتضح من اجابات عينة الصحفيين ان تأثير الصحفي في الصحافة العراقية المستقلة بسياسة الصحيفة على حساب حريته في التعبير عن رأيه ذو درجة متوسطة تميل نحو التأثير وعدم التأثير بنسب متساوية . ويشير ذلك البادراك الصحفي لاهمية الموازنة بين سياسة الصحيفة العامة وبين حريته في التعبير عن رأيه .

جدول رقم (6) يوضح درجة تأثير سياسة الصحيفة على الصحفي

درجة الاهمية	مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	منعدم الاهمية	المجموع
التكرار	5	6	8	5	6	30
النسبة %	16,66%	20%			20%	100%

		16,66%	26,66%			
--	--	--------	--------	--	--	--

- السؤال الثالث: حول تأثير الصحفي بمسألة خلق اعداء وفقدان اصدقاء له بسبب ارائه، ومدى تأثير ذلك على حرية التعبير لديه، ودرجة هذا التأثير ؟ وكانت الاجابات كالتالي :

جدول رقم (7) يوضح درجة تخوف الصحفي من خلق اعداء له

درجة الاهمية	مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	منعدم الاهمية	المجموع
التكرار	3	2	6	12	7	30
النسبة %	10%	6,66%	20%	40%	3,33%	100%

ويتضح من اجابات المبحوثين حول مخاوف الصحفي من فقدان اصدقاء وخلق اعداء له ان هو مارس حريته في التعبير عن رأيه ، بان هذا المؤثر قليل الاهمية لدى الصحفي اذ تصل نسبته الى حوالي 63% دون اضافة نسبة متوسط التأثير . وهذه النسبة تشير الى ادراك الصحفي العراقي الى ان ممارسة حقه في التعبير يغلب لديه على اهمية العلاقات الشخصية او الاجتماعية او حتى مصالحه .

- السؤال الرابع : حول تأثير الصحف باحتمال حدوث اعتداء عليه نتيجة انتاجه لاجبار واره مما تعيق من حرية التعبير لديه، ودرجة هذا التأثير؟. وكانت الاجابات:-

جدول رقم (8) يوضح درجة تخوف الصحفي من احتمال الاعتداء عليه

درجة الاهمية	مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	منعدم الاهمية	المجموع
التكرار	7	7	6	5	5	30
النسبة %	23,33%	3,33%	20%	16,66%	16,66%	100%

يتضح من اجوبة الصحفيين على السؤال حول تخوفه من حصول اعتداء عليه بسبب ممارسته لحقه في التعبير عن رأيه ونشره ، ان هذا الخوف ذو تأثير واضح على الصحفيين اذ

تصل نسبته في مجموع المؤثر جدا والمؤثر الى 47% تقريبا ، اما اذا اضفنا درجة متوسط التأثير اليها فتصبح النسبة 67% اي ثلثي تقريبا . ولاتصل بذلك نسبة قليل التأثير ومنعده من الاجابات اكثر من 33% تقريبا اي نسبة الثلث . تؤكد هذه النسب الخوف الملازم للصحفيين العراقيين وعلى الاخص في وسائل الاعلام المستقلة من حصول اعتداء عليه بسبب ممارسة حريته في التعبير عن رأيه ، وهو ما يؤكد من خلال كثرة الحوادث المعلنة والمسجلة لاغتيل وقتل واختطاف وضرب الصحفيين في الفترة الحالية والماضية.

• السؤال الخامس : هل يعتبر الصحفي حدود القيم الدينية الاجتماعية والاخلاقية غير الموضحة بقوانين مؤثرات على حريته في التعبير ، وما درجة هذه التأثير ؟

جدول رقم (9) يوضح تأثير حدود القيم الاجتماعية على الصحفي

درجة الاهمية	مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	منعدم الاهمية	المجموع
التكرار	9	8	6	5	2	30
النسبة %	30%	26,66%	20%	6,66%	6,66%	100%

ويتضح من الاجابات ان الصحفيين يتحسبون على حساب حقهم في التعبير عن ارائهم للمحددات العامة في القيم الاجتماعية والدينية والاخلاقية . اذ كانت نسب درجة التأثير في المؤثر جدا والمؤثر تصل الى 57% تقريبا ، واذا اضفنا اليها متوسط التأثير تصبح 77% تقريبا . ولم ير الا 16% تقريبا انها قليلة التأثير و 7% تقريبا انها منعومة التأثير . وهذا يشير الى فعالية الرقيب الذاتي داخل عقل الصحفي العراقي الذي يحد من نزوعه المفترض لتجاوز القيم والاعراف التقليدية للمجتمع وان لم يكن متوافقا تماما معها .

• السؤال السادس : حول اعتقاد الصحفي بان القوى السياسية والاجتماعية يمكن ان تؤثر على حرية التعبير لديه ولدى زملاءه خوفا من الاعتداء . وما درجة تأثير هذا الاعتقاد ؟ وكانت اجابات الصحفيين كالتالي :

جدول رقم (10) يوضح اهمية تأثير القوى السياسية والاجتماعية على الصحفي

درجة الاهمية	مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	منعدم الاهمية	المجموع
التكرار	10	13	4	3	صفر	30

النسبة %	33,33%	43,33%	13,33%	10%	صفر	100%
----------	--------	--------	--------	-----	-----	------

ويتضح من اجابات عينة الصحفيين المبحوثين على السؤال المتعلق بتأثير القوى السياسية والاجتماعية السلبي على حريته في التعبير عن رأيه وخوفه من انعكاس ذلك سلبا عليه ، بان لهذا الموضوع تأثير كبير اذ تصل مجموع نسبة درجة المؤثر جدا والمؤثر الى 77% تقريبا ، واذ اضعنا اليها متوسط التأثير تصل الى 90% تقريبا اي لم يذكر الا 10% من المبحوثين انه قليل التأثير ، كما لم يسجل اي مبحوث انه منعدم التأثير . وهذا الامر يشخص لنا مدى خوف الصحفي من تأثير القوى السياسية والاجتماعية عليه ، ويحدد لنا الجهات التي يعتقد الصحفي انها وراء مخاوفه من الاعتداء عليه والتي ذكرت في السؤال الرابع .

• السؤال السابع : وهو سؤال مفتوح يسعى للوصول الى ما يعتقد الصحفي بوجوده من مؤثرات على حق التعبير عن الرأي وحريته في واقع الحياة الصحفية العراقية عموما .

ويتضح من الاجابات ان هناك بعض التكرار للمؤثرات التي ذكرت في الاسئلة المحددة سابقا ، مثل :

- تأثير جهات حكومية وسياسية واجتماعية على حرية التعبير بواسطة الضغوط والتهديدات والاعتداءات ، ومن ذلك جماعات حزبية ودينية وعشائرية وارهابية .
- الخوف من فقدان فرصة العمل كمعيق لممارسة حرية التعبير.
- الخوف من ذكر الاسماء او تشخيص الرموز عند الاشارة الى الاخفاقات والفساد.
- صعوبة الوصول الى المعلومات وحجبها عن "غير المرضي عنه".
- اما المؤثرات او الملاحظات الجديدة التي اضافها المبحوثون ، فهي :-
- عدم وجود قانون خاص يضمن حرية العمل الاعلامي وحق التعبير وحق الوصول للمعلومات وسريان تطبيق القوانين السابقة المعادية لحرية التعبير .
- تأثير قانون الطوارئ وقانون مكافحة الارهاب، وما تشكله من ضغوط على حرية التعبير.

- الاجور المنخفضة للصحفي، وتحكم مزاجية صاحب الصحيفة وادارتها التي تنهي خدمات الصحفي في اي وقت ودون اي ضمانات مهنية .
- ضعف نقابة الصحفيين والجمعيات المدافعة عن حرية التعبير والصحافة وحقوق الصحفي.

ولابد ان نشير الى ملاحظة ابداهها احد الصحفيين المبحوثين، وهي ان الشطط في ممارسة حرية التعبير قد يصل احيانا الى اطلاق التهم جزافا او النقد المسئ مما يؤدي الى التأثير سلبا على حرية التعبير، حيث تسوء العلاقة مع المصادر وتدفع المؤسسات والاشخاص الى منع الاخبار المعلومات عن وسائل الاعلام مما يضر بالتالي بحرية التعبير والصحافة.

- السؤال الثامن : وهو سؤال مفتوح يسعى للوصول الى ما يعتقد الصحفي العامل في صحف العينة بوجوده في صحيفته من مؤثرات على حريته في التعبير عن رأيه .

ويتضح من اجابات المبحوثين بعض التكرار للمؤثرات التي ذكرت في الاسئلة المحددة السابقة، مثل:-

- الخوف من الاعتداء بسبب فقدان الامن وعدم وجود حماية للصحفي مما يقيد حريته في التعبير
- وجوب الالتزام بسياسة الصحيفة وضغوط اصحاب القرار فيها مما يقيد حرية التعبير لدى الصحفي
- الخوف من فقدان العمل اذ مارس الصحفي حقه في التعبير بشكل لا ترضى عنه جهات نافذة .

اما المؤثرات والملاحظات الجديدة التي اضافها الصحفيون ، فهي :-

- الغياب التام لضمانات الاستمرار في العمل بالصحيفة، مما يجعل الصحفي مهدد دائما بالطرد والبطالة وهو ما يؤثر على حريته في التعبير عن رأيه والمطالبة بتحرير عقود رسمية لعمل الصحفي
- المحددات والخطوط الحمر الطارئة من ادارات الصحف حول احداث معينة مما يعيق من حرية الصحفي في التعبير .
- صعوبة الوصول الى المعلومات في المؤسسات الرسمية بسبب عدم احترام وتقدير الموظفين العامين للاعلام والصحافة والصحفيين والنظر اليهم بعدائية .

- ضغوط ادارات الصحف على الصحفي بكشف مصادر معلوماته دون الاهتمام بوعوده للمصدر بعدم كشف اسمه ، وهو ما يضر بشكل غير مباشر بحرية الصحفي في التعبير عن رأيه .

- 5- الاستنتاجات المستخلصة من استطلاع رأي اصحاب الصحف والصحفيين
- خلص البحث من اجابات اصحاب الصحف واداراتها في عينة الصحف اليومية المستقلة على استمارة الاستبيان الخاصة بهم والمتضمنة لاسئلة محددة لدرجات الاهمية واسئلة مفتوحة حول العوامل السلبية المؤثرة على حرية التعبير وحرية الصحافة ، بما يلي :-
- 1- يتضح ان للتمويل اهمية كبيرة لدى اصحاب وادارات الصحف ، وبذلك فان لعائدات الاعلان مثلا تأثير واضح على حرية التعبير في صحفهم .
 - 2- تشكل المخاوف من العقوبات الادارية والقضائية اهمية ذات درجة متوسطة تميل الى الكبيرة لدى المبحوثين مما يؤثر على حرية التعبير في صحفهم .
 - 3- يتخوف اصحاب الصحف بدرجة كبيرة من تأثير الاضطراب الامني الذي يسمح بحالات اعتداء القوى السياسية والاجتماعية على الصحيفة، وهذا ما ينعكس سلبا على حرية التعبير في صحفهم .
 - 4- ومع وجود تأثير لتوجهات الدولة وسياسة الحكومة الا ان المبحوثين يرون ان درجته متوسطة تميل الى القليلة على حرية التعبير في صحفهم .
 - 5- يرى اصحاب الصحف واداراتها ان هناك مؤثرات اخرى على حرية التعبير في صحفهم منها غياب وجود قانون يحمي حرية التعبير وحرية الصحافة. وضعف الوعي القضائي بقضايا الصحافة والتعبير. وضعف التعاون بين المؤسسات الصحفية ونقابة الصحفيين. وتقييد حق الوصول الى المعلومات . وتحييز مؤسسات الدولة بين الصحف في الاعلانات والمعلومات وغياب الشفافية لديها . وتخوف مصادر الاخبار من تزويد الصحف بالمعلومات خوفا من افتضاح امرهم وانعكاس ذلك سلبا عليهم .
- وخلص البحث من خلال اجابات الصحفيين العاملين في صحف العينة على استمارة الاستبيان الخاصة بهم ، والمتضمنة لاسئلة محددة لدرجات الاهمية واسئلة مفتوحة حول العوامل السلبية المؤثرة على حرية التعبير لديهم ، كما يلي :-

- 1- اتضح من اجابات المبحوثين وجود تأثير لصاحب الصحيفة وادارتها على حرية التعبير لدى الصحفي ولكنه قليل الاهمية . وهذا ما يعتبر حالة جيدة في واقع الصحافة العراقية الحالية . غير ان المبحوثين يعودون ليسجلوا ان تأثير سياسة الصحيفة على حريتهم في التعبير متوسط المستوى. وهذا يؤكد حرص الصحفي على الموازنة بين حقه في التعبير وسياسة الصحيفة .
- 2- سجل المبحوثين من الصحفيين تغليبهم لحقهم في التعبير على قضايا مجاملة الاصدقاء او توقع خلق اعداء ، اذا اعتبر هذا المؤثر قليل الاهمية لديهم .
- 3- يتضح من اجوبة صحفي العينة المبحوثة ان اهم مؤثر على حرية التعبير لديهم هو خوفهم الواضح من حصول اعتداء عليهم (ضرب ، خطف ، قتل) بسبب كتاباتهم المنشورة في صحفهم. وانهم يرجحون بنسبة كبيرة ان يكون مصدر هذا الاعتداء هو القوى السياسية والاجتماعية المتنفذة .
- 4- يؤكد الصحفيون انهم يتحسبون للحدود التي تفرضها القيم الدينية والاجتماعية والاخلاقية السائدة وان درجة تأثير ذلك كبيرة على حرية التعبير لديهم .
- 5- يضيف الصحفيون المبحوثون مؤثرات اخرى على حرية التعبير في الصحافة عموما ، وفي صحفهم ، منها عدم وجود قانون يضمن حرية الصحافة وحق التعبير والوصول الى المعلومات . وتحكم صاحب الصحيفة واداراتها ووضعها للخطوط الحمر الطارئة . وضغوط ادارات الصحف لكشف مصدر معلومات الصحفي ، وضعف الاجور ، وعدم وجود عقود تحمي الصحفي من الطرد ، وعدم وجود ضمانات مهنية. وضعف النقابة وجمعيات دعم حرية الصحافة . بالاضافة الى وجود قيد مهم يؤثر على حرية التعبير وهو سريان قوانين الطوارئ ومكافحة الارهاب وما تشكله من ضغوط على حرية التعبير .

خاتمة : نتائـجـ

من خلال البحث واستطلاع الرأي يمكن التوصل الى النتائج التي تحقق هدف البحث في توصيف حالة حق التعبير عن الرأي وحريته في الصحافة العراقية المطبوعة في هذه المرحلة .

اذ بين البحث ان هناك عوامل ايجابية لصالح حرية التعبير وحرية الصحافة ابرزها صدور الصحف دون رخصة مسبقة وعدم وجود اي نوع من الرقابة، وتوفر التعددية الصحفية التي تتيح مجالا للتعبير عن معظم الاتجاهات الفكرية والسياسية والاجتماعية . وتسامح الحكومة والقضاء مع الصحف .

وخرج البحث من خلال استطلاع رأي اصحاب الصحف (اداراتها) والصحفيين في عينة البحث بتحديد للعوامل السلبية المعيقة لحق التعبير عن الرأي وحريته في هذه الصحافة. ابرزها عامل التمويل ومشكلته والذي يشكل تأثيرا كبيرا على حق التعبير، ومخاوف اصحاب الصحف والصحفيين من العقوبات الادارية والقضائية وعلى الاخص مع سريان قوانين الطوارئ ومكافحة الارهاب، ومن الاعتداءات من جانب القوى السياسية والاجتماعية في ظل اضطراب الامن. وان توجهات الدولة والحكومة تشكل تأثيرا قليلا على حرية التعبير. ويرى اصحاب الصحف والصحفيين ان عدم وجود قانون يحمي حرية التعبير وحرية الصحافة والصحفي عامل مؤثر سلبي على حرية التعبير. كما شدد هؤلاء على ان عدم تطبيق حق الوصول الى المعلومات والاخبار عامل مؤثر سلبي على حرية التعبير. واكدت نسبة كبيرة منهم ان مراعاة الحدود التي تفرضها القيم الدينية والاجتماعية والاخلاقية عامل كبير الاهمية في تأثيره على حرية التعبير. و اشار بعضهم الى ان تمييز مؤسسات الدولة بين الصحف في المعلومات والاعلانات. وذكر الصحفيون ان لادارات الصحيفة وسياستها تأثير قليل او متوسط على حرية التعبير لديهم. ولكنهم يؤكدون ان اكبر عامل مؤثر على حرية التعبير لديهم هو الخوف من وقوع اعتداء عليهم(ضرب، خطف، قتل) وان مصدره هو القوى السياسية والاجتماعية المتنفذة. ويضيفون بان قلة الاجور وعدم وجود عقود وضمانات مهنية وضعف النقابة وجمعيات الصحفيين كلها عوامل مؤثرة على حق التعبير عن الرأي وحريته لدى الصحفي .

وعليه فان نتائج البحث تتطابق تقريبا مع الفروض التي سجلها الباحث في فقرة " هدف البحث وفروضه "، وعلى الاخص في الفرض الاول الخاصة بالتمويل والفرض الثاني الخاص بتأثير الخوف من الاعتداء من جانب القوى المنظمة على حرية التعبير. ورغم صحة الفرض الثالث الخاص بتأثير صاحب الصحيفة وسياستها على حرية التعبير لدى الصحفي فقد تبين ان

درجة هذا المؤثر قليلة او متوسطة. ومع وجود التسامح من جانب الحكومة والقضاء مع الصحف وحرية التعبير فيها فقد اكدت نتائج البحث ومن خلال استطلاع الرأي ان لهذه الجهات تأثير متوسط او نسبي على حق التعبير عن الرأي وحرية .

وفي المحصلة النهائية يمكن القول ان العوامل السلبية على حق التعبير عن الرأي وحرية في الصحافة العراقية اليومية المطبوعة لها تأثير واضح ومهم وقد يكون متوازن او أعلى بقليل من العوامل الايجابية الداعمة لهذا الحق وهذه الحرية .

الهوامش والمراجع

- (1) نقلا عن: خليل صابات(د.)، الصحافة رسالة واستعداد وفن، ط2، القاهرة:المعارف المصرية، 1967، ص 278 .
- (2) نقلا عن: ملحم كرم، "العمل الصحفي في لبنان" بحث في كتاب:معهد الصحافة بالجامعة اللبنانية، الاعلام في حياتنا المعاصرة، بيروت:1979، ص 65 .
- (3) عبد الله البستاني، حرية الصحافة: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق بجامعة فؤاد الاول، القاهرة:1950، ص69 وما بعدها.
- (4) انظر: اليونسكو، اصوات متعددة وعالم واحد: تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال . الجزائر: الشركة الوطنية، 1981، ص364 وما بعدها .
- (5) حول موضوع القيود على حرية التعبير، انظر:اليونسكو، تقرير"حرية التعبير وحرية وسائل الاعلام"، المجموعة الاستشارية لحرية الصحافة، القاهرة:2006، ص6 وما بعدها .
- (6) حول الاطر المنهجية:حميد جاعد(د.)،اساسيات البحث العلمي، بغداد: شركة الحضارة للطباعة والنشر، 2004 .
- (7) لم يسجل الباحث صحيفة "المراقب العراقي" التي صدرت قبل اشهر قليلة من فترة البحث وبشكل غير منتظم يوميا. كما لم يسجل صحيفة "اليوم" التي صدرت في نهاية فترة البحث 8/29 .
- (8) حول تاريخ الصحافة العراقية وحياتها، انظر مثلا:
 - عبد الله البستاني، مرجع سبق ذكره
 - عبد الرحمن خضر، قانون المطبوعات والمطابع وتعديلاتها، بغداد، بلا تاريخ نشر.
 - سلوى زكو،العلاقة التاريخية بين الصحافة والسلطة، بغداد:مطبعة الجمهورية،1969 .
 - سنان سعيد(د.) حرية الصحافة حتى عام 1917، بغداد:وزارة الاعلام،1972 .
 - فائق بطي،الصحافة العراقية:تاريخها وكفاح اجيالها، بغداد:مطبعة الاديب،1968 .